



حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

عقد من الانجازات



"الوطنية لحقوق الإنسان" تدشن شعار «عقد من الالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان» بمناسبة إنشائها.

وأضاف بأنه بناء على إقرار مجلس النواب ومجلس الشورى أصدر جلالة الملك حفظه الله ورعاه القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والذي عدل بموجب المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016 إيماناً من جلالته بأهمية تعزيز عمل المؤسسة الوطنية ومنحها المزيد من الاستقلالية المالية والإدارية.

وقد أصدر الأمين العام للمؤسسة الوطنية تعليمات إلى كلا من الأستاذ فهد عبدالله المعلى مدير إدارة الموارد والخدمات، والأستاذة لطيفة راشد الجلاهية مدير إدارة الشؤون القانونية والتدريب، للبدء في إعداد برنامج للاحتفال بهذه المناسبة يتضمن إقامة عدد من الفعاليات والبرامج والمسابقات الهادفة إلى التعريف بدور وإنجازات المؤسسة خلال تلك الفترة، وإبراز اختصاصاتها في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، والتي سيتم الإعلان عنها تباعاً خلال الفترة القادمة.

A DECADE OF
DEDICATION
TO DEFEND
HUMAN RIGHTS



عقد من
الالتزام
بالدفاع عن
حقوق الإنسان

الملك المفدى أصدر أمره السامي بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في العاشر من نوفمبر من عام 2009، ومنحها الاختصاصات والصلاحيات المتوافقة مع مبادئ باريس المعنية بمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، استكمالاً للمشروع الإصلاحي لجلالته.

دشنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان شعار «عقد من الالتزام بالدفاع عن حقوق الإنسان» وذلك احتفاءً بمرور عشر سنوات على إنشائها، حيث شهدت مملكة البحرين منذ تولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله مقاليد الحكم تحولات مهمة نحو تعزيز المزيد من أطر الديمقراطية وإرساء دعائم دولة القانون، وبناء منظومة تشريعية وقانونية متكاملة وممارسات فعلية وعملية وإنشاء مؤسسات وهيئات عامة تعمل على تعزيز مسار حقوق الإنسان من ضمنها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وتعتبر تحولات جوهرية تهدف إلى تعزيز مسار حقوق الإنسان والحريات العامة وضمن تمتع الأفراد بها.

وبهذه المناسبة بين المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة الوطنية بأن حضرة صاحب الجلالة



الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل وفدا من المفوضية الأمريكية للحريات الدينية الدولية



أكدت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن الحريات الدينية ليست مقتصرة فقط على وجود دور العبادة أو في ممارسة الطقوس الدينية والشعائر، بل أيضا الحق في الحصول على كل ما تكفله حقوق العهدين الدوليين والتي كفلها الدستور دون أي تمييز، منوهة بسجل مملكة البحرين المضيء في مجال الحريات الدينية بين كل المعتقدات.

جاء ذلك خلال استقبالها وفدا من المفوضية الأمريكية للحريات الدينية الدولية، وذلك بمناسبة زيارتهم حاليا لمملكة البحرين، حيث رحبت بهم، وقدمت لهم نبذة عن الوضع الحقوقي في المملكة ودور المؤسسة الوطنية في التعاطي معه، مؤكدة بأن المؤسسة الوطنية ومن خلال رصدها لأوضاع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومن ضمنها الحرية الدينية لم تلاحظ وجود أي نوع من أنواع الاستهداف لطائفة أو مجتمع ديني معين على أساس الدين أو المعتقد. كما أكدت خوري على استعداد المؤسسة الوطنية للتعاون

مع كافة المؤسسات والهيئات الدولية بهدف التأكد من أية معلومات ذات الصلة بالحريات الدينية في المملكة، كونها جهة مستقلة عن السلطة التنفيذية، ومعتمدة لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمتمثلة لمبادئ باريس.

رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحرية الدين

وخلال اللقاء، أكدت خوري على ممارسة الأقليات الدينية شعائرها بكل حرية في إطار كفالة الحريات العامة والشخصية والمساواة بين الجميع دون تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس بفضل سياسات عاهل البلاد المفدى، التي تؤكد إيمان جلالتة بأن حرية الاعتقاد والممارسة الدينية من المرتكزات الأساسية لبناء الوطن، وأن المفاهيم الخاصة بالتسامح الديني والتعايش السلمي التي عاصرها المجتمع البحريني بجميع أطيافه في العقود الماضية هي مصدر القوة والثبات لمملكة البحرين، ويتوافق مع ما تربى عليه المواطن البحريني من قيم التسامح والتعايش.

من جانبه، تقدم سعادة السيد فيغل بعدد من الأسئلة ذات الصلة، وأشاد بما تقوم به المؤسسة الوطنية من دور فاعل لتسليط الضوء حول مستوى الإنجازات الحضارية والمكتسبات الحقوقية التي تحققت في مملكة البحرين، وأعرب عن شكره على حسن الاستقبال والضيافة وعلى الرد على استفسارات وتساؤلات الوفد.



استقبلت الآنسة ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سعادة السيد جان فيغل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحرية الدين خارج الاتحاد الأوروبي، حيث أشادت بعمق العلاقات التي تربط مملكة البحرين بالاتحاد الأوروبي، معربة عن تقديرها للجهود الطيبة التي تبذلها مندوبية الاتحاد الأوروبي لتعزيز العلاقات بين الجانبين لكل ما من شأنه تطوير العمل الحقوقي وإرساء مبادئ احترام حقوق الإنسان وصون كرامته.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل ممثل سفارة السويد



من جانبها أشادت السيدة سبرينجفورس بجهود المؤسسة وما تحققت من منجزات أسهمت في تطور مستوى حقوق الإنسان في البحرين، وحرصها الدائم على التعامل مع التحديات بالشراكة مع جميع الآليات الوطنية والجهات التنفيذية والتشريعية.

استقبلت رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ماريا خوري السيدة أنا سبرينجفورس سكرتير أول للشؤون الإدارية والسياسية لسفارة السويد حيث رحبت بها وقدمت موجزا عن عمل المؤسسة بموجب قانون انشاءها وأبرز إنجازاتها تضمنت جهود المؤسسة في تفعيل العمل المشترك لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة وعلاقتها بحقوق الانسان خاصة فيما يتعلق بحقوق ذوو الاعاقة في الصحة والتعليم، بالإضافة الى البرامج التدريبية والتثقيفية التي تقدمها المؤسسة لتعزيز ثقافة حقوق الانسان.

كما قدمت خلال اللقاء نبذة حول طبيعة عمل لجان المؤسسة خاصة فيما يتعلق بالآراء الاستشارية التي تقدمها لمجلسي الشورى والنواب وحضور جلسات المحاكمات وآلية تلقي الشكاوى والتعامل معها، بالإضافة الى الزيارات المعلنه وغير المعلنه التي تقوم بها المؤسسة.

اجتمعت ماريا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع السيدة هيلين جيتس المدير الاقليمي للشؤون القنصلية في المملكة المتحدة بحضور السيدة وسمية علي من السفارة البريطانية في مملكة البحرين، حيث تمت مناقشة امكانية تنظيم ورشة عمل حول دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان لعدد من السفارات الأجنبية في مملكة البحرين.

ومن المتوقع ان تقوم رئيسة المؤسسة في الأسبوع الأخير من مارس 2019 بتقديم ورشة العمل التي تأتي في إطار عمل المؤسسة للتعريف بمهامها ودورها للارتقاء بحقوق الانسان، وذلك وفقا لقانون إنشائها، حيث أن تعزيز ثقافة حقوق الإنسان تعد من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة لمواكبة التطور في نشر الثقافة المتعلقة بحقوق الانسان ودورها المهم في تقديم الدعم والمساندة لجميع المقيمين في مملكة البحرين في ظل التعاون المشترك والمتبادل بينها وبين الجهات والمؤسسات ذات الصلة بعملها في المجال الحقوقي بشكل عام.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل المدير الاقليمي للشؤون القنصلية في المملكة المتحدة





المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل وفداً من موظفي الكونجرس الأمريكي



في إطار سلسلة الزيارات التي يقوم بها وفد من موظفي الكونجرس الأمريكي إلى مملكة البحرين حالياً، قام الوفد بزيارة صباح اليوم إلى مقر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بضاحية السيف، حيث استقبلتهم الآنسة ماريا خوري رئيس مجلس المفوضين، بحضور عدد من أعضاء مجلس المفوضين والقائم بأعمال الأمين العام للمؤسسة، حيث رحبت بهم، ونوهت بعلاقات الصداقة الوطيدة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية.

وخلال اللقاء، قدمت خوري نبذة حول اختصاصات المؤسسة الوطنية، ودورها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، واختصاصاتها في تقديم الرأي الاستشاري للمواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان إلى السلطات الدستورية، فضلاً عن دورها في متابعة الوضع الحقوقي في مملكة البحرين، منوهة في ذات الوقت بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها المملكة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان على جميع المستويات، وتصنيفها ضمن الفئة الأولى في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المتعلق بتصنيف الدول العاملة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

من جانبه قدم الوفد شكره وتقديره على حسن الاستقبال وعلى الإجابة عن التساؤلات التي تقدم بها والمتعلقة بعمل المؤسسة الوطنية واختصاصاتها التي تعمل من خلالها.

رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تجتمع بممثلي مؤسسات المجتمع المدني

اجتمعت الآنسة ماريا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع ممثلي عدد من مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وهم جمعية مبادئ لحقوق الإنسان، وجمعية الحقوقيين البحرينيين، وجمعية المرصد البحريني لمراقبة حقوق الإنسان، وجمعية البيراق البيضاء، حيث رحبت بتواجدهم في بيت حقوق الإنسان، مؤكدة على تكامل دور مؤسسات المجتمع المدني مع دور المؤسسة الوطنية الرامي إلى تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية، حيث أكد الجميع على أهمية التعاون المشترك مع مؤسسات المجتمع المدني.

وخلال اللقاء قدمت خوري نبذة عن استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية للأعوام 2019-2021 وأوضحت أهمية تفعيل المحور المتعلق بنشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان في مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال، والذي يأتي من ضمن المحاور الأربعة التي تقوم عليها الاستراتيجية، والتي تتضمن بالإضافة إلى هذا المحور، محور يُعنى بالتأثير البيئي في حقوق الإنسان، ومحور حول حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية المستدامة، ومحور حول الحق في المعاملة المتساوية.

وأكدت رئيس المؤسسة على سعي المؤسسة المستمر لتعميق العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني، بهدف رفع الوعي بواقع حقوق الإنسان في مملكة البحرين وكل ما يصب في صيانة الحقوق ونشر القيم المحبة للسلام والتعايش والاعتدال، وقد تناول الاجتماع عدداً من المواضيع التي من شأنها تعزيز التعاون الفعلي بين الأطراف خلال الفترة المقبلة، أبرزها مقترح لتوقيع مذكرة تعاون تهدف إلى وضع خطة عمل وبرنامج تنفيذي للفترة القادمة ترمي إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان بين جميع أفراد المجتمع.



رئيس «الوطنية لحقوق الإنسان» تبحث أوجه التعاون مع وكيل وزارة العدل



التقت الآنسة ماريا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالمستشار وائل رشيد بوعلاي وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف لشؤون العدل، بمقر الوزارة، وذلك لبحث أوجه التعاون بين الجانبين.

وقد رحب المستشار بوعلاي بالآنسة خوري، معرباً عن تطلعات الوزارة نحو تعزيز علاقات التعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - كونها إحدى الآليات الوطنية المستقلة - في مجال الدعم الفني والتقني المعني بموضوعات سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

وتطرق الطرفان إلى سبل تفعيل التعاون بينهما وخاصة في مجال زيادة الوعي فيما يتعلق بالعقوبات البديلة، والدور الذي تقوم به المؤسسة الوطنية في إبداء الملاحظات على التشريعات الوطنية الحالية ومشروع القوانين المعروضة أمام السلطة التشريعية.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل القائم بأعمال سفارة مملكة هولندا

وخلال اللقاء، رحبت خوري بالسيد سلاختر، منوهة بالتعاون في مجال إقامة البرامج التدريبية المشتركة بين المؤسسة الوطنية والسفارة الهولندية والذي استمر طوال عام 2016، والتي تم فيها تدريب ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الشبابية والإعلاميين، مؤكدة على رغبة المؤسسة في استمرار هذا التعاون لتحقيق الأهداف والتطلعات المشتركة.

استقبلت الآنسة ماريا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان السيد فيخر سلاختر القائم بأعمال سفارة مملكة هولندا المعتمدة لدى مملكة البحرين، بحضور المستشار ياسر شاهين القائم بأعمال الأمين العام، والآنسة مارلي بوالدا من السفارة الهولندية، وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف.

من جانبه، تقدم السيد سلاختر بالشكر الجزيل على حسن الضيافة والاستقبال، وأكد على استعداد السفارة لدعم المؤسسة الوطنية لتعزيز جهودها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وذلك من خلال برنامج (الشراكة) والذي تقيمه وزارة الشؤون الخارجية للمملكة الهولندية الهادف إلى دعم برامج التدريب في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في المنطقة العربية، وبفعل آليات التعاون التقني المشترك وتبادل الخبرات في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان.





المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل رئيس الفريق المعني بالخليج في قسم الشرق الأوسط بإدارة الشؤون السياسية وحفظ السلام لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة



المؤسسة على المستوى المحلي والدولي هي مسؤولة حقوقية كبيرة وعمل إنساني يتعدى المفهوم المعتاد للعمل الحقوقي، حيث باتت المؤسسة تتمتع بمركز متقدم على المستوى المحلي والدولي، وأصبحت رائدة في تصدير الصورة الحقيقية للوضع الحقوقي لمملكة البحرين في المحافل الدولية.

من جانبه، أعرب السيد بولياكوف عن شكره وتقديره على الشرح الوافي عن عمل المؤسسة، والرد على الاستفسارات والاسئلة التي تقدم بها، مشيداً بالدور الحقوقي والإنساني الذي تقوم به المؤسسة.

وتضمن برنامج الزيارة جولة في أروقة مبنى المؤسسة الوطنية، حيث الاطلاع على مركز التدريب ومكتبة المؤسسة، بالإضافة إلى مركز الاتصال وتلقي الشكاوى.

أكدت الأنسة ماريان خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بأن مملكة البحرين تسير بخطى ثابتة نحو تعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان بفضل الدعم الذي توليه القيادة الرشيدة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المملكة وبناء منظومة وطنية قوية تدعم مبادئها وأركانها.

جاء ذلك خلال استقبالها للسيد فيكتور بولياكوف رئيس الفريق المعني بالخليج في قسم الشرق الأوسط بإدارة الشؤون السياسية وحفظ السلام لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وذلك ضمن زيارته إلى المملكة.

وخلال اللقاء الذي حضره المستشار ياسر شاهين القائم بأعمال الأمين العام، رحبت خوري بالسيد بولياكوف، وقدمت نبذة عن المؤسسة الوطنية وأهدافها واختصاصاتها الواردة في قانون إنشائها وفقاً لمبادئ باريس، وآلية تعاطيها مع القضايا الحقوقية، موضحة أن المسؤولية التي تقوم بها



وفد من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يقوم بزيارة غير معلنة لقسم «السكر» بالسلمانية الطبي

قام وفد من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة الدكتور حميد حسين رئيس لجنة حقوق الأشخاص المقيدة حريتهم، بزيارة غير معلنة إلى قسم رعاية مرضى فقر الدم المنجلي (السكر) بجمع السلمانية الطبي، وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة للمؤسسة والتي خولتها صلاحية عمل الزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة لرصد أوضاع حقوق الإنسان، والتثبت من صحة الادعاءات المتعلقة بأوضاع مرضى السكر.

وتم خلال الزيارة الاجتماع مع المسؤولين في قسم رعاية مرضى السكر، ومقابلة عدد من المرضى المتواجدين في القسم، والذين تم اختيارهم بصورة عشوائية في كل طباق، كما قام وفد المؤسسة بجولة في القسم، حيث قدم المسؤولين شرحاً مفصلاً حول آلية العمل في القسم، مؤكداً على أهمية هذه الزيارة التي تعكس التعاون بين وزارة الصحة والمؤسسة الوطنية في كل ما من شأنه تعزيز وحماية الحق في الصحة في مملكة البحرين.

وفي ختام الزيارة، انتهى وفد المؤسسة إلى عدد من التوصيات تم رفعها إلى وزارة الصحة، تضمنت العمل على زيادة عدد الكادر الطبي من ممرضين وأطباء متخصصين من جميع المستويات في قسم رعاية مرضى فقر الدم المنجلي (السكر)، إضافة إلى الالتزام بتطبيق النظام فيما يتعلق بإدخال الطعام إلى الوحدة، وخروج المريض لخارج المستشفى من دون إذن مسبق من الطبيب المعالج، حماية له وللعاملين، وإعطاء صلاحيات أكبر لرجال الأمن، وزيادة البرامج التثقيفية بهذا المرض الوراثي وطرق علاجه، وسرعة الاستجابة لطلبات المرضى المتعلقة بالحصول على آراء استشارية أخرى من مستشارين في التخصصات الطبية الأخرى وخاصة العظام.



"الوطنية لحقوق الإنسان" تنظم فعالية الطاولة المستديرة لبرنامج العيادة القانونية وحقوق الإنسان

انطلاقاً من دورها في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان، ورؤيتها في إعداد كادر وطني في المجال الحقوقي، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع كلية الحقوق بجامعة البحرين فعالية الطاولة المستديرة لبرنامج العيادة القانونية وحقوق الإنسان، وذلك في مركز التدريب بمقر المؤسسة، حيث حضرها حوالي 40 طالباً وطالبة، إضافة إلى عدد من المسؤولين بالأمانة العامة ومشرفي البرنامج من جامعة البحرين.

وخلال الفعالية، قدم طلبة وطالبات قسم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عروضاً تفصيلية حول الموضوعات التي شاركوا فيها خلال فترة تدريبهم بالمؤسسة الوطنية، حيث اشتمل العرض على تطبيقات عملية لمهارات الحوار وتبادل الأفكار والمعلومات ذات الصلة، إضافة إلى دور المؤسسة الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان، وقد تخلل هذا التطبيق مناقشات عديدة بين الطلبة والحضور حول المادة العلمية المطروحة.

وتأتي هذه الفعالية تفعيلًا لمذكرة التفاهم مع جامعة البحرين لدعم برنامج العيادة القانونية وحقوق الإنسان، والذي يهدف إلى إضافة جملة من المهارات العملية لطلبة كلية الحقوق من خلال التدريب العملي الذي يمكّنهم من الربط بين التعليم الأكاديمي والواقع العملي، وتطوير قدراتهم القانونية والحقوقية.

"الوطنية لحقوق الإنسان" و"الأولمبية البحرينية" تنظمان ورشة عمل بعنوان «الصحة والسعادة»

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالشراكة مع اللجنة الأولمبية البحرينية ورشة عمل بعنوان "الصحة والسعادة" قدمها الدكتور نبيل طه مدير الأكاديمية الأولمبية باللجنة الأولمبية البحرينية، وذلك تزامناً مع يوم الصحة العالمي والذي يصادف السابع من أبريل في كل عام، وللمساهمة في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، المعني بـ "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار".

وتناول الدكتور طه خلال الورشة عدد من الأساليب التي من شأنها أن تحقق الشعور بالسعادة، تطرق من خلالها لبعض السلوكيات التي يكون تأثيرها سلبياً على صحة الإنسان، مركزاً على أهمية وضرة التفكير الإيجابي، حيث له القدرة الفائقة على تغيير نمط حياة الأشخاص للأفضل.

تأتي هذه الفعالية ضمن اختصاصات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ودورها الاستراتيجي في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال إقامة المحاضرات والدورات التدريبية والتثقيفية لجميع شرائح المجتمع في الموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان.



الوطنية لحقوق الإنسان تنظم محاضرة حول «الحق في الخصوصية»

في إطار خطتها التدريبية المتمثلة في إقامة الندوات والفعاليات والبرامج التدريبية ذات الصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتي تقع ضمن اختصاصاتها المنوطة بها والهادفة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، أقامت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة حول «الحق في الخصوصية» قدمتها الدكتورة وفاء يعقوب جناحي مدير مركز العيادة القانونية وحقوق الإنسان التابع لكلية الحقوق بجامعة البحرين.

وتناولت الدكتورة جناحي في الدورة التدريبية - التي شارك فيها عدد من القائمين على إنفاذ القانون وموظفي القطاع العام وطلبة الدراسات العليا، بالإضافة إلى المهتمين بمجال حقوق الإنسان - عددًا من المحاور أبرزها تعريف المشاركين بالحق في الخصوصية والقيود الواردة عليه، ونطاق الحق والأساس القانوني له، كما قدمت شرحاً حول قانون حماية البيانات الشخصية رقم (30) لسنة 2018.

"الوطنية لحقوق الإنسان" و "الصحفيين البحرينية" ينظمان ورشة عمل حول «تعزيز الثقافة الحقوقية في المجال الإعلامي»

مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان بمملكة البحرين وآلية العمل بالمؤسسة، فيما تناول الدكتور عدنان بومطيع المحور الثاني "ضوابط ممارسة حرية الرأي والتعبير" حيث استعرض فيه المرسوم بقانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر وأهم واجبات الصحفي وحقوقه بين القانون وميثاق الشرف وآليات الرد والتصحيح والمسؤولية الجنائية في جرائم النشر.

وتأتي هذه الفعالية في إطار استراتيجية وخطة عمل المؤسسة لنشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان في مؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال وتوسيع أفق التعاون بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والصحفيين والإعلاميين وإيماناً منها بأهمية الإعلام وممارسة حرية الرأي والتعبير.

تزامناً مع اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يصادف الثالث من مايو من كل عام، نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالشراكة مع جمعية الصحفيين البحرينية ورشة عمل حول "تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في مجال الإعلام" قدمتها الأنسة ماريّا خوري رئيسة مجال الإعلام" قدمتها الأنسة ماريّا خوري رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والدكتور عدنان جاسم بومطيع أستاذ الإعلام المساعد بجامعة البحرين، وذلك بمركز التدريب في المؤسسة الوطنية البحرين، وذلك بمشاركة عدد من الصحفيين والإعلاميين من مختلف الجهات العاملة في مجال الصحافة والإعلام في مملكة البحرين.

تناولت الأنسة ماريّا خوري المحور الأول لورشة العمل "دور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان" واستعرضت أهم اختصاصات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ودورها الفعال في



«الوطنية لحقوق الإنسان» تنظم ورشة عمل لعدد من السفارات الأجنبية المعتمدة لدى المملكة



تواصل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برامجها التوعوية في إطار دورها لنشر ثقافة حقوق الإنسان وانماء وعي المقيمين بحقوقهم وواجباتهم، حيث نظمت ورشة عمل حول "دور المؤسسة في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان وآلية استلام الشكاوى ومتابعتها" لعدد من ممثلي السفارات الأجنبية في مملكة البحرين.

وقدمت ورشة العمل الآتية ماريا خوري رئيس المؤسسة الوطنية، تطرقت من خلالها الى تعريف المشاركين بالخدمات التي تقدمها المؤسسة الوطنية للمواطنين والمقيمين، ودورها في خدمة المجتمع للوصول إلى أقصى مستويات الحماية والتعزيز في الشأن الحقوقي.

من جانبهم، أعرب المشاركون عن تقديرهم للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لإقامتها هذه الفعالية، وللجهود الدؤوبة التي تقوم بها، وذلك تعريزا للمبدأ الحقوقي الراسخ "حقوق الإنسان للجميع".

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تثنى توجيهات جلالة الملك لتطبيق قانون العقوبات البديلة



تثنى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى الى الحكومة بتعزيز إمكانياتها من أجل اتاحة المجال للتطبيق الفعال لأحكام قانون العقوبات البديلة.

من جهتها أكدت الآتية ماريا خوري رئيس المؤسسة على أهمية تطبيق بنود وأحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن العقوبات والتدابير البديلة، وتوفير التدابير والبرامج التأهيلية التي تتناسب مع الظروف الشخصية للمحكوم عليهم الذين يتوخى إصلاحهم من أجل أن يعاد إدماجهم في المجتمع، كما جاء في توجيهات جلالة الملك حفظه الله ورعا.

كما بينت الآتية خوري أن التوجيه الملكي السامي، ما هو إلا تأكيد على اهتمام جلالته حفظه الله بمعايير ومبادئ حقوق الإنسان، ورافدا مهما من روافد حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والعمل على توفير الأمن والأمان في المجتمع، وترسيخ دعائم الحق والعدالة، حيث يعتبر قانون العقوبات البديلة إضافة جديدة في سجل حقوق الإنسان لمملكة البحرين، فهو يعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من العقوبة، وتأهيل مرتكبيها وإدماجهم في المجتمع، ونشر روح التسامح والمحبة والمسؤولية والشراكة المجتمعية بين جميع أفراد الأسرة الواحدة في المجتمع، باعتبار أن العقوبة البديلة هي تدبير ناجح وإرساء سليم لمبادئ العدالة الهادفة لمحاربة الجريمة وعدم تكرارها.

وأضافت رئيس المؤسسة الوطنية بأن العقوبات البديلة تعتبر نقلة نوعية تضمن تنوع العقوبات بما يتناسب مع الظروف الشخصية للمحكومين، وتحقق الأغراض التي أنشأت من أجلها، وتعمل على إعادة تأهيلهم وتعايشهم مع محيطهم الاجتماعي وتقديم العون والمساندة لهم، حيث حصرها القانون في العمل في خدمة المجتمع، والإقامة الجبرية في مكان محدد، وحظر ارتياد مكان أو أماكن محددة، والتعهد بعدم التعرض أو الاتصال بأشخاص أو جهات معينة، والخضوع للمراقبة الإلكترونية، وحضور برامج التأهيل والتدريب، وإصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة.

البحرين، مشيرا الى ان هذا البرنامج يعد الأول من نوعه في المنطقة على مستوى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

ويستهدف برنامج الزمالة البحثية - الذي تتراوح مدته بين أسبوعين واثني عشر أسبوعا - الأكاديميين، وطلبة الجامعة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وجميع المهتمين بإعداد البحوث في مجال حقوق الإنسان، حيث يهدف إلى تطوير المهارات في التفكير النقدي والتحليل في مجال حقوق الإنسان، ودعم وتنمية مهارات الابتكار والإبداع لإيجاد أفضل الطرق لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الشراكة مع المنظمات الدولية والجامعات العاملة في المجال الحقوقي، فضلا عن تبادل الخبرات في ذات المجال.

وعن آلية التقديم للبرنامج، يسر المؤسسة الوطنية ان تدعو من لديه الرغبة بالالتحاق في البرنامج أو معرفة المزيد حوله وكيفية الالتحاق به زيارة موقع المؤسسة الإلكتروني (www.nihr.org.bh).

انطلاقا من حرصها على الاسهام في الحركة الفكرية والبحثية في مملكة البحرين، وتفعيلا للمادة (12) من قانون إنشائها بشأن إجراء البحوث والدراسات، أطلقت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برنامج «الزمالة البحثية في مجال حقوق الإنسان» للأفراد الذين لديهم الرغبة في إعداد أبحاث مستقلة حول مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبهذه المناسبة، أكد المستشار ياسر غانم شاهين أمين عام المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن برنامج الزمالة البحثية سيعمل على توفير الوسائل الضرورية للباحثين الزائرين للإسهام في البحوث العلمية ذات الصلة بالشأن الحقوقي، وسيخلق تعاون علمي لإجراء الأبحاث العلمية والتي ستسهم بشكل كبير في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في مملكة

الوطنية لحقوق الإنسان تطلق برنامج «الزمالة البحثية في مجال حقوق الإنسان»



برنامج الزمالة البحثية في مجال حقوق الإنسان Human Rights Fellowship Program



لجنة حقوق الأشخاص المقيدة حريتهم تعقد اجتماعها العادي الثاني

عقدت لجنة حقوق الأشخاص المقيدة حريتهم اجتماعها العادي الثاني برئاسة الأستاذة دينا عبدالرحمن اللطي رئيس السن، وعضو اللجنة السيدة روضة سلمان العرادي بمقر المؤسسة بضاحية السيف.

حيث ناقشت اللجنة تقرير الزيارة غير المعلنة التي قامت بها المؤسسة الوطنية إلى قسم رعاية مرضى فقر الدم المنجلي (السكرل) بمجمع السلمانية الطبي، وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة للمؤسسة والتي خولتها صلاحية عمل الزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة لرصد أوضاع حقوق الإنسان، والتثبت من صحة الادعاءات المتعلقة بأوضاع مرضى السكرل بالمجمع الطبي، وتم إرسال التوصيات إلى وزارة الصحة.

ومن جانب آخر، ناقشت اللجنة جدولاً زمنياً للزيارات يتضمن أسماء عدد من مراكز الاحتجاز (التوقيف) والحبس الاحتياطي والتأهيل التابعة للإدارة العامة للإصلاح والتأهيل بوزارة الداخلية، وعدد من الجهات الأخرى التي لا تتبع وزارة الداخلية كالمستشفيات ومراكز الرعاية والتي يتم إدخال الأشخاص بمحض إرادتهم، وانتهت اللجنة بالموافقة على خطط الزيارة المقترحة لشهر يونيو القادم.

وأشادت اللجنة بما توليه المؤسسة من اهتمام في سبيل تمتع المحكومين والموقوفين بحقوقهم التي كفلها الدستور والقوانين ذات العلاقة، جاء ذلك تعقيباً على صدور بيان المؤسسة الوطنية حول تلقيها عدد من الادعاءات بإصابة عدد من نزلاء مركز الإصلاح والتأهيل (سجن جو) بحالات تسمم غذائي، حيث تواصلت المؤسسة على الفور مع المعنيين في وزارة الداخلية، وأكدوا عدم صحة تلك الادعاءات، وأهمية الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية.

مجلس المفوضين يعقد اجتماعه الاعتيادي التاسع

عقد أعضاء مجلس المفوضين اجتماعهم الاعتيادي التاسع برئاسة الأستاذة ماريّا خوري رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف، حيث قدم رؤساء اللجان النوعية الدائمة نبذة عن أعمال لجانهم: لجنة الحقوق والحريات العامة، ولجنة حقوق الأشخاص المقيدة حريتهم، إضافة إلى موجز حول الشكاوى المستلمة والمساعدة القانونية المقدمة وحالات الرصد عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، والإجراءات التي تم اتخاذها بشأنها من قبل لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة.

وقرر المجلس خلال الاجتماع الموافقة على تعيين المستشار ياسر غانم شاهين أميناً عاماً للمؤسسة الوطنية، والذي انضم إلى المؤسسة منذ إنشائها منذ ما يقارب العشرين سنوات مديراً للشؤون القانونية ثم أميناً عاماً مساعداً، وهو حاصل على الماجستير في القانون من جامعة درم بالمملكة المتحدة، وعمل سابقاً في وزارة الخارجية وتدرج في السلك الدبلوماسي حيث عمل في البعثة الدائمة لمملكة البحرين في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، عند إنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام 2006، كما عمل في سفارة مملكة البحرين لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وتمنى له كل توفيق ونجاح، كما قدم المجلس شكره للأمين العام السابق على كل ما قدمه خلال فترة عمله بالمؤسسة، وبحث المجلس آلية إعداد التقرير السنوي للمؤسسة الوطنية لعام 2019، واستعرض أهم الموضوعات التي من الممكن إدراجها، واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

واعتمد مجلس المفوضين تقرير عمل الأمانة العامة للربع الأول من عام 2019، وتمت الإشادة بعمل الأمانة العامة خلال الفترة الماضية، ودورها الواضح في تقديم الدعم والمساندة لمجلس المفوضين للقيام بدورهم وتنفيذ اختصاصاتهم الواردة في قانون الإنشاء، كما استمع المجلس إلى موجز حول أعمال مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين خلال الفترة الماضية، كون المؤسسة الوطنية أحد أعضاء المفوضية بناء على المادة الثانية من المرسوم رقم (61) لسنة 2013 بإنشاء وتحديد اختصاصات مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين.



لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها العادي الثاني

برئاسة الأستاذة ماريّا خوري وعضوية السيد خالد الشاعر والسيدة روضة العرادي عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها العادي الثاني.

واستعرضت اللجنة خلال الاجتماع مجمل الشكاوى التي استلمتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان خلال شهري أبريل ومايو، كما استعرضت اللجنة المساعدات القانونية المقدمة، والتي بلغت (20) مساعدة، إلى جانب رصدها لحالة واحدة من خلال وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، علماً بأن المؤسسة تلقت (331) اتصالاً عبر الخط الساخن المجاني لتلقي الشكاوى خلال الفترة المذكورة.

كما وناقشت اللجنة تقارير حضورها لعدد من جلسات المحاكم، والتي مثلت المؤسسة فيها بهدف التأكد من توافر ضمانات المحاكمة العادلة للمحكومين.

وتطرفت اللجنة إلى الادعاءات التي وردت للمؤسسة حول وجود حالات تسمم غذائي بين عدد من نزلاء مركز الإصلاح والتأهيل (سجن جو)، وأثنت على الاهتمام الذي توليه المؤسسة والجهات ذات العلاقة في سبيل تمتع المحكومين والموقوفين بحقوقهم التي كفلها الدستور والقوانين ذات العلاقة، حيث تواصلت المؤسسة الوطنية في نفس اليوم مع المعنيين بوزارة الداخلية بهدف التأكد من صحة تلك الادعاءات والتي أكدت عدم صحتها وأهمية الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية.

والجدير بالذكر أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تستقبل الشكاوى وتقدم المساعدة القانونية عن طريق الحضور الشخصي، أو عبر الخط المجاني الساخن (80001144)، وأيضاً عن طريق الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو من خلال تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain).

لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها العادي الثاني



عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها العادي الثاني برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيد أحمد مهدي الحداد والسيدة وداد رضي الموسوي بمقر المؤسسة بضاحية السيف.

وافقت اللجنة خلال الاجتماع على التنسيق لعقد اجتماعات مشتركة مع عدد من الجهات ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان، بهدف العمل على مد جسور التعاون بين المؤسسة وتلك الجهات من خلال التثقيف بدور المؤسسة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، واختصاصاتها الواردة في القانون رقم (26) لسنة 2014، والمعدل بالمرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016.

وأشادت اللجنة بالجهود التي تبذلها مملكة البحرين، والدور البارز الذي تقوم به جميع الجهات والوزارات والهيئات، في سبيل النهوض بالمرأة البحرينية، والعمل على تمكينها على جميع الأصعدة وفي جميع المجالات، فضلاً عن اتخاذ التدابير التي تهدف إلى توفير بيئة تحفيزية للمرأة في المملكة، جاء ذلك في معرض مناقشة اللجنة للاقتراح برغبة بشأن منح رخصة إقامة دائمة إلى أبناء المواطنة البحرينية من أب أجنبي المقدم من مجلس النواب.

واختتمت اللجنة اجتماعها بمناقشة ما تم بشأن قراراتها وتوصياتها السابقة، وما اتخذ فيها من إجراء من قبل الجهات ذات الصلة.

